

## المقاولات التجارية غير المهيكلة آفة الاستثمار المغربي - دراسة مقارنة -

Informal commercial enterprises are the scourge of Moroccan investment- A comparative study -

الباحثة : سناء الحمومي

باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - السويسي بجامعة محمد الخامس

Elhammoumi Sanae

PHD researcher

تحت إشراف : الدكتورة حسنة الرحموني Hassana Arrahmouni

### ملخص:

تعتبر المقاولات العمود الفقري لكل اقتصاديات العالم ، أصبحت معيار تقدم الدول أو تأخرها ، حظيت بتحويلات جذرية في العقود الأخيرة تعتمد بالأساس على الانفتاح و المنافسة الشرسة .  
و حتى يساير المشرع المغربي هذا النهج العولمي ، قام بالعديد من الإصلاحات في المنظومة القانونية المؤطرة للمال و الأعمال و الاستثمار والتي حظيت بأهمية كبرى من كل الفاعلين الاقتصاديين وأضحى من أولويات السياسات الاقتصادية بالمملكة ، لكن ذلك يتطلب معالجة عدد من المعوقات الإدارية و التمويلية و الضريبية في كل ما يخص المقاولات ، ووضع خطة شاملة و متكاملة لكل الإشكاليات المطروحة على الساحة الاقتصادية المغربية دون إغفال طبيعتها و خصوصياتها ، ونخص بالذكر هنا -المقاولات غير المهيكلة - التي تعتبر من بين أهم معوقات التنمية في بلادنا و حجرة عثرة حقيقية في الاستراتيجية الاقتصادية لما لها من آثار سلبية على عملية جلب الاستثمارات الأجنبية و الوطنية على السواء ، فهي من أكثر العراقيل التي تحول دون التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

### Abstract

Contracting is the backbone of all economies in the world, it has become a measure of the progress or backwardness of countries, it has undergone radical transformations in recent decades based mainly on openness and fierce competition.

In order for the Moroccan legislator to keep pace with this global approach, he has made many reforms in the legal system governing money, business and investment which has received great importance from all economic actors and has become priority of economic policies in the kingdom, but this requires addressing a number of administrative, financial and tax obstacles in everything related to contracting, and developing a comprehensive and integrated plan for all the problems raised in the Moroccan economic arena without neglecting their natural and specificities, and we mention here in particular -informal enterprises- which are considered among the most important obstacles to developments in our country and a real stumbling block in the economic strategy due to their negative effects on the process of attracting, foreign and national investments alike, as they are one of the most important obstacles that prevent economic, social and political and development.

**مقدمة :**

عرف العالم تعاقب أزمات مختلفة خطيرة في السنوات الأخيرة، كان لها وقع قوي خطير ومتسارع ظهر جليا عند تفشي جائحة فيروس كورونا وتلتها حرب أوكرانيا- روسيا، انتشار الزلازل والأزمات والفيضانات في العديد من دول العالم والتغيرات المناخية التي لم يسلم منها أي بلد... مما غير الخريطة الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم، والتي ستدوم آثارها لمدة طويلة مستقبلاً بشكل مباشر أو غير مباشر، وستزيد من أزمة التشغيل وإنتشار البطالة والفقرو التهميش، مما سيدفع بالمتضررين إلى تطوير روح المبادرة، وخلق استراتيجية اقتصادية خاصة بهم لضمان عيشهم محاولين بذلك الاندماج في سوق الشغل عن طريق إنشاء مقاولات رسمية أو مقاولات غير رسمية .

فأصبحت بذلك المقاولات غير المهيكلة في المغرب، تؤثت بطريقة أو بأخرى مجالات حياتنا، نراها في كل ركن من مدينة أو قرية، منتشرة إلى حدّ الاعتياد، مقبولة من كل شرائح المجتمع، نتعامل معها بطريقة غير واعية أو بطريقة عاطفية في كثير من الأحيان، تحظى بالقبول الكبير من المجتمع، وتبقى الخيار الأمثل للخروج من دوامة الفقر والهشاشة والبطالة والريح المضمون وإكراهات الحياة، مستغلين تراكم نتائج استراتيجيات وسياسات هشة وترقيعية في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

تتميز وحداتها بضعف مستوى تنظيمها وضعف الفصل ما بين العمل ورأس المال، وتقاطع علاقات العمل مع علاقات القرابة أو الصداقة كما تتشابك فيها العلاقات الفردية مع العلاقات الاجتماعي، فهي أنشطة اقتصادية تنتج سلعا وخدمات مشروعة، لا تخالف قوانين وأنظمة الدولة - عادة - كأنشطة بحد ذاتها لكنها غير معلنة ولا تسجل دخولاتها ضمن خزينة الدولة، تتمثل في غالب الأحيان، على شاكلة مقاولات صغيرة أو صغيرة جدا، سواء في قطاع التجارة أو في القطاع الحرفي والمهني، قسم منه يرتبط بمنشآت ثابتة ومحددة جغرافياً: دكاكين، ورش ميكانيك، مطاعم، فنادق، نقل، محل حلقة ... والبعض الآخر غير مرتبط بمكان جغرافي محدد وغير مسجلة رسمياً ( الباعة المتجولين، عمال البيوت، أعمال البناء، المواسم الفلاحية، المياومون ...)

تكتسح كل المجالات سواء كانت صناعية، فلاحية، تجارية، خدمات ... امام المحلات، قارعة الطريق، الأزقة، باحات الاستراحات في الطرق السريعة ... محتضنة من طرف المواطنين، فدخلت في ثقافتهم

وعاداتهم وأصبحت لها شعبية واسعة في المجتمع مما يجعل القضاء عليها أمراً ليس بالهين أو اليسير.

كما طرح اشتغال وانتشار العاملين الكثر بالقطاع غير المهيكل في الأسواق العشوائية والأرصفة

والشوارع والأزقة، إشكالية استغلال المجال العام إذ يغيب مفهوم " المجال العام و كيفية تدييره واستغلاله " 217، وهذا ينتج عنه الكثير من التعقيدات في سير الحياة اليومية، إذ يتم تقييد حرية المواطنين في التنقل والسكن وبيئة غير نظيفة و سلع لا تخضع للسلامة الصحية... بل يشجع بعض العاملين في القطاع المهيكل، في هاته الأماكن، على العمل على خرق بعض القوانين والعادات التجارية، بل تصل إلى التشكيك في مصادر تمويل هذا العمل، وإمكانية استغلال هذا الوضع في قيام البعض بأعمال تمس سلامة الوطن وأبنائه (تجارة المخدرات، التجارة في البشر، استغلال القاصرين، استغلال النساء، مقاولات وهمية ...)

يمكن القول من خلال ما سبق، بأن المقاولات غير المهيكلة تدخل فيما يسمى بالقطاع غير المهيكل أو غير المنظم الذين اختلقت منظمة العمل الدولية، هذا المصطلح، في السبعينات من القرن الماضي، لوصف الواقع الاقتصادي الذي ساد في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، و جرى تغيير المصطلح إلى الاقتصاد غير المنظم، وذلك للتشديد على أنه يصف ظاهرة مختلفة عن الاقتصاد العام .

217 يكون المجال العام له دور اجتماعي ووظيفي، يكون حاضرا عند التخطيط العمراني للمدينة، من حيث هندسة البناء ومرات الراجلين، الحدائق، الساحات العمومية... هذا الفضاء هو الذي يعطي الهوية الثقافية والاجتماعية والتاريخية للمدينة.

و "الاقتصاد غير المنظم أو غير المهيكل"، كمفهوم يتجاوز مفهوم "القطاع غير المهيكل أو غير المنظم" فهو يشتمل على مجموعة من العمال والكيانات الاقتصادية من مختلف القطاعات في المجال الحضري و القروي 218، كما لا بد من الإشارة إلى أن مصطلح "غير منظم" تستخدم للدلالة على علاقة العاملين فيه بالدولة اقتصادياً وليس علاقتهم بوحدهم الإنتاجية. وهذا ما يحيلنا إلى أن بعض الدول حددت القطاع غير المنظم بمعايير محددة: مثلاً تونس حددته بالمشاريع التي يعمل بها أقل من 6 عمال، الأردن واليمن أقل من 4 في المنشأة 219.

وهكذا، ترى منظمة العمل الدولية بأنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح المقاولات التجارية غير المهيكل، غير أننا يمكن إدخاله في مفهوم "الاقتصاد غير المهيكل" الذي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية والتي تكون من حيث القانون والممارسة، غير مشمولة البتة، أو مشمولة على نحو غير كاف في الترتيبات القانونية المنظمة 220. فعرفت منظمة العمل الدولية OIT، العمل غير المهيكل 221 بأنه: "العمل الذي لا يخضع للتشريعات الوطنية المنظمة للشغل ولا للضرائب على الدخل ولا يخول الحق في الحصول على التغطية الاجتماعية ولا على مزايا مثل التعويض على الطرد أو الإجازة المدفوعة الأجر أو الإجازة المرضية".

وعرفه بعض الفقه 222 بكونه المجال الخارج عن القانون وفي ذلك إشارة للدولة، فالإقتصاد غير المهيكل يخرج عن التقنين الحكومي، وهو نفس المنحى الذي ذهب فيه المكتب الدولي للشغل الذي بادر في سنة 1993، استناداً إلى عدد من الدراسات والأبحاث الميدانية، بادر بصياغة تعريف إحصائي لهذا القطاع، واعتبره قطاع يتكون من وحدات اقتصادية صغيرة جداً تتيح منافع وخدمات بهدف خلق فرص الشغل وضمان الدخل.

فعلى الرغم من انتشار المقاولات غير المهيكلية وتغطيتها لكل مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدماتية والتجارية، إلا أن صعوبة تحديد مفهومها، جعلت منها ظاهرة معقدة، تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابهة مع بعضها البعض والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من الفهم والتحليل 223، قد تشمل أنشطة مشروعة أو غير مشروعة، لا تعترف بالتشريعات الوطنية والدولية، تضم مجموعة مختلفة من الأنشطة مولدة للدخول بطرق غير رسمية، ولا تخضع لرقابة الدولة ولا تدخل مخرجاتها ومدخلاتها في صناديقها، اقترنت خاصة بظاهرة الهجرة من الأرياف إلى الحضر مما رفع من معدل السكان الحضريين وبالتالي تزايد نسبة البطالة، فاقترن هذا المفهوم بازدواجية النشاط الاقتصادي في البلدان النامية منها ما هو رسمي وغير رسمي.

إن المقاولات غير المنظمة أو غير المهيكلية أصبحت من القضايا الاقتصادية الراهنة المستعجلة التي تعيق عجلة الاستثمار على الصعيد المحلي والدولي، والمغرب عرف كباقي دول العالم اقتصاد الظل الذي ظهر جلياً، عندما عرفت البلاد أزمات اقتصادية واجتماعية ومناخية متتالية ومتقاربة، كان أبرزها تفشي جائحة كورونا والتي كان لها وقع مخيف على شريحة كبيرة من المواطنين، فبمجرد الإعلان عن حالة الطوارئ من لدن السلطات، حصل شلل شبه تام عن العمل للعديد من الفاعلين

218 تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية: مآزق القطاع غير المنظم، الدورة 78 مؤتمر العمل الدولي لسنة 1991.

219 دراسة للمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية السوري: الدراسة البحثية حول القطاع غير المنظم، المفهوم والمنهجية وأدوات القياس، كانون الأول، ص 9 لسنة 2004.

220 منظمة العمل الدولية: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛ مكتب العمل الدولي بجنيف في تقريره الخامس للدورة 103، الطبعة الأولى، ص 4، سنة 2014.

221 أطلقت تعبيرات مختلفة على هذا الاقتصاد مثلاً: اقتصاد الظل، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد التحتي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد المقابل، الاقتصاد غير المرئي ...

Do Soto : la revolution informelle, la découverte. Paris 1994. P 21\_25. 222

223 أحمد المبروك ابولسين: الاقتصاد الخفي ماهيته وطرق تقديره وآثاره – مقال منشور: مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الفاتح، ص 39 العدد الخامس لسنة 2002.

الاقتصاديين، مما ترتب عنه توقف الأجور وتسريح للعمال، لتعتبر فترة حالة الطوارئ الصعبة الكبرى التي عرت عيوباً خفية نوعاً

وكمّاءً، فكان أكثر المتضررين العاملين في الاقتصاد غير المهيكل، فعند الإعلان عن التوقف عن العمل، اتضح أنهم لا يتوفرون لا على السجل التجاري ولا الضمان الاجتماعي ويحتلون نسبة مهمة في حصة التشغيل، مما استدعى التدخل السريع والمباشر من الحكومة وبتعليمات رشيدة ملكية لتبني سياسة التضامن المادي والاحتواء لوضع خطير لشريحة هشة كبيرة من المواطنين.

فوقاً لمعطيات بنك المغرب المركزي، عرف الاقتصاد غير المهيكل في المغرب ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: استمرت من 1988 إلى 1998 حيث كان يمثل حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- المرحلة الثانية: بين 1999 إلى 2008 إذ تراجعت النسبة إلى 34% لتستقر عند 30% ما بين 2009 و 2018؛
- المرحلة الثالثة: قام بنك المغرب المركزي لسنة 2021، بدراسة قدر فيها حجم الاقتصاد غير المهيكل في المغرب ب 30% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 224 حيث يصل المتوسط 17,2% فيما يناهز في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 25% كمعدل.

وبالتالي فقد أبانت فترة الحجر الصحي بوضوح عن واقع الاقتصاد غير المنظم وتأثيراته على النسيج الاقتصادي ومدى ثقله السلبي وهاجسا كبيرا لدى الدولة، فقد عرى هذا الوباء عن هشاشة المقاولات الصناعية 225: 90% توقفت بشكل كلي عن العمل، 70% من اليد العاملة تم تسريحها، تضرر قطاع الخدمات والسياحة بشكل كبير.

كما أظهرت نفس الدراسة أن 3% فقط من المقاولات الكبيرة التي لم تتأثر بالجائحة بكونها كانت المستفيدة الأكثر من القروض والامتيازات الضريبية، مثلها مثل القطاع المالي والمصرفي، حيث ضخت الدولة قسطاً كبيراً من المال في خزintهما. بالمقابل استفاد فقط 25% من العمال والأجراء الذين اصبحوا عاطلين من صندوق الضمان الاجتماعي، كما لم يستفد من القروض المدعمة سوى 6% لغياب الهيكلية.

وهذا ما سيحيلنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن اعتبار انتشار المقاولات غير المهيكلية ظاهرة يمكن معالجتها؟ أم هي جريمة في حق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب؟

سيحاول هذا المقال تسليط بعض الضوء على هاته المقاولات التجارية "الظل": سلبياتها وإيجابياتها، مظاهرها وآثارها على التنمية، أسباب ظهورها واستمرارها، كيفية تقدير حجمها، مع تبيان الجهود المبذولة من طرف الدولة لمحاربتها، ووضع بعض المقترحات والتوجيهات لمحاربتها أو التخفيف من حدتها.

224 OECD: منظمة اقتصادية حكومية دولية تضم 38 دولة عضو، تأسست سنة 1961، اقتصاد أعضائها من الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع ومؤشر التنمية البشرية مرتفع.

أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في سنة 1948 للمساعدة في إدارة "خطة مارشال" وذلك من خلال تخصيص مساعدات مالية أمريكية لتنفيذ برامج اقتصادية لإعادة الإعمار بأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ليجري إصلاح على المنظمة سنة 1961 من منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتوسعت العضوية لدول غير أوروبية.

هي منظمة ناشرة مؤثرة للبيانات الاقتصادية وتقوم بتقييمات وتصنيفات سنوية للدول الأعضاء، فهي مراقب رسمي في الأمم المتحدة، هي منتدى للضغط لتحسين السياسات وتنفيذها.

225 دراسة أنجزتها غرفة التجارة والصناعة والخدمات والاقتصاد الرقمي لجهة تطوان الحسيمة في موضوع: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد على اقتصاد جهة طنجة تطوان الحسيمة، يونيو 2020.

### المبحث الأول : المقاولات غير المهيكلة : بين أسباب ظهورها وأسباب استمراريتها

للمقاولات غير المهيكلة عدة أسباب اجتماعية واقتصادية والسياسية وبيئية، استمرت و استوطنت و أثنت المناخ العام المعاش، رغم زوال الأسباب او بعض منها ، بل أكثر من ذلك فهي تتكاثر و يكبر حجمها نظرا للمداخيل المهمة التي تدخل في صناديقها دون صناديق الدولة رغم أنها تستفيد من معظم امتيازات المقاولات المهيكلة مما يجعلها نشازا في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للدولة المغربية.

### المطلب الأول : أسباب ظهور الاقتصاد غير المنظم وظروف استمراره .

إن الاقتصاد غير المهيكل ليس بظاهرة حديثة ، بل توجد في معظم المجتمعات لتختلف أشكاله و مكوناته من دولة إلى أخرى حسب اختلاف واقع الاقتصاد والأنظمة المختلفة، ليكون من أهم معيقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتختلف بذلك أسباب ظهوره وأسباب تفاقمه .

يمكن تعريف اقتصاد الظل بأنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية غير المعلنة، يقوم بها أفراد أو جماعات في شكل مؤسسات صغيرة الحجم ،غالباً، تقدم سلعا وخدمات لها قدرة تنافسية، لا تدخل ضمن الحسابات القومية، كانت هاته الأنشطة مشروعة كالمهن الحرفية، او غير مشروعة كتجارة المخدرات ، و جميعها تتولد عنها دخول حقيقية أو ضمنية لا تخضع لرقابة السلطات الاقتصادية.226

يندرج تطور اقتصاد الظل في البلدان النامية في إطار الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت سياسات التنمية، و برز تطوره أكثر نتيجة الأزمة الحادة في بداية الثمانينات و اكتساح نظام العوامة الليبرالية الحديثة للبلدان النامية،227 حيث برزت جليا أزمة التشغيل مما زاد من فقر وهشاشة السكان، مما سيفرض عليهم تطوير روح المبادرة لديهم ، منها الشرعية و غير الشرعية لضمان قوت يومهم ومجابهة التحديات اليومية في حياتهم .

كما أن تطبيق الدول النامية، منهم المملكة المغربية، لسياسات التقويم الهيكلي المفروضة عليها من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و الاندماج في سوق العوامة ، ترتب عنه تسريح اليد العاملة بفعل سياسة الخصخصة التي عرفها القطاع العام، و كذلك الانتقال السريع من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق، ففي ظل هذا الوضع الاقتصادي العالمي و الوطني كما عرف المغرب نمواً ضعيفاً نتيجة الانفتاح على الخارج مما أدى إلى تقليص حاد في سوق الشغل، خاصة بالقطاع العمومي ، بل إضعاف قدرة الاقتصاد الرسمي على خلق فرص شغل جديدة، وبالتالي تفاقم أزمة التشغيل و اتساع رقعة الفقر و الهشاشة، مما أوصل شريحة كبيرة اللجوء إلى الاقتصاد غير المهيكل كبديل واحد ووحيد للاستثمار البسيط .

ساعد انتشاره في تلك المرحلة - فترة الثمانينات و التسعينات -النمو الديموغرافي السريع و ما نتج عنه من وفرة اليد العاملة النشيطة و بالإضافة إلى قوة الهجرة من البوادي نحو المدن و التي كان لعامل الجفاف دور مهم في الزيادة في التهميش و اللامساواة المجالية .

226 محمد إبراهيم السقا: الاقتصاد الخفي في مصر: ص 19 ، مكتبة النهضة المصرية، سنة 1996 .

227 محمد الحداوي: واقع القطاع غير المهيكل في زمن العوامة و الجائحة، ص 8 ، الطبعة الأولى ، مارس لسنة 2021

فقد أفادت تقارير منظمة العمل الدولية<sup>228</sup>، أن أزمة 1997 229 قد تسببت في إزاحة 24 مليون منصب شغل في آسيا الشرقية، خاصة في قطاعات النشاط غير المهيكل، كما توقع بعض خبراء منظمة العمل الدولية، أن أزمة 2008 230 والتي تطورت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية تسببت للدول العربية في أزيد من 20 مليون عاطل عن العمل ، كما ستساهم أزمة كوفيد بدورها في خلق أزمة التشغيل، حيث فقد العالم ملايين الوظائف، منها 19 مليون وظيفة في العالم العربي ، وسيؤدي ذلك إلى- حسب تقرير خبراء منظمة العمل الدولية - إلى تآكل الطبقة الوسطى وتحويلها إلى طبقة فقيرة.

ومن هذا المنطلق، باتت المقاولات غير المنظمة من أكبر تحديات الدولة، ليصل حجمها إلى نحو 30% من الناتج الداخلي الإجمالي<sup>231</sup>، لتظهر تقديرات المؤسسات الوطنية والدولية إلى أن نسبة تتراوح بين 60% و 80% من الساكنة النشيطة المشتغلة بالمغرب تزاوّل أنشطة تجارية تندرج ضمن الاقتصاد غير المنظم<sup>232</sup>، بل تمارسها حتى بعض الشركات "المهيكلّة" بطريقة مستترة كالتصريح الناقص بعدد الأجراء ، رقم المعاملات ...

يمثل هذا الاقتصاد حسب نتائج دراستين<sup>233</sup> أجراهما بنك المغرب سنتي 2018/2020 ، يمثل 11,5% من الناتج الداخلي الخام و 36,2% من مناصب الشغل في القطاع غير الفلاحي ، كما أظهرت الدراستين أن الاقتصاد الخفي (يشمل كل من الإنتاج السري والإنتاج غير القانوني والإنتاج غير المنظم، وإنتاج الأسر على حسابهم الخاص) .

فهو يمثل حوالي 30% من الناتج الداخلي الإجمالي بالمغرب ويمثل نسبة 79,9% من حجم الشغل الإجمالي لسنة 2019 ، و هذه نسبة كبيرة ومقلقة على النسيج الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالمقارنة ببعض الدول كما تظهر بعض الدراسات: فحصة التشغيل في الاقتصاد غير المهيكل في أفريقيا 85,8%<sup>234</sup>، الدول العربية 68,6% ، و آسيا والمحيط الهادي 68,2%، الأمريكيتين 40% أوروبا و آسيا الوسطى 25,1% 235 المملكة السعودية 15%<sup>236</sup> منذ انطلاق " رؤية المملكة 2030 " .<sup>237</sup>

### ليطرح السؤال: لماذا تفاقمت هذه الظاهرة رغم المجهودات المبذولة من الدولة؟

<sup>228</sup> Bureau International du travail : conférence internationale des statisticiens du travail : statistiques de l'emploi dans le secteur informel- rapport pour laXV<sup>e</sup> Genève, 19, 28 janvier 1993.

<sup>229</sup> بدأت الأوضاع في التغيير منذ منتصف عام 1997 انطلاقا من التايلند لتنتقل عدواها إلى بقية دول جنوب شرق آسيا، نظرا لارتباط عملها

البيات - بالدولار الذي ارتفع في تلك السنة مما افقد قدرتها التنافسية وبدأت صادراتها بالتراجع لأول مرة منذ سنة 1983 وفي نفس الوقت استمرت وارداتها في التزايد ، بالمقابل نجد تخفيض الصين لعملها في عام 1994 أثر على الوضع التنافسي لصادرات التايلند والدول المجاورة لها ، هذا سيؤدي إلى تزايد نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في التايلند من 5,5% إلى حوالي 8% ، ومع تكاليف الإنتاج المرتفعة أدى إلى ارتفاع التضخم، مما اضطرّ البنك المركزي لرفع سعر الفائدة مما أدى إلى انكماش النشاط الاقتصادي وبدأ المسلسل في شكّل انخفاض أرباح الشركات مما سيؤثر على سوق الأسهم التي انخفضت أسعارها بأكثر من 40% مما جعل سنة 1996 من أسوء السنوات أداءاً للأسواق الآسيوية.

<sup>230</sup> هي الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وهي من أعنف الأزمات الاقتصادية- المالية منذ أزمة الكساد الكبير 1929-1933 انطلقت من الاقتصاد الأمريكي والذي يؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد العالمي، نتجت أساسا عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية مما سيؤدي إلى عجز خطير في سيولة البنوك التجارية و مؤسسات التمويل، إذ بدأت الأزمة عند انخفاض أسعار العقارات بشكل حاد في النصف الأول من عام 2007 وتعثر المقرضين وعدم استطاعتهم سداد ديونهم، مما سيخلق حالة اللاقين بين المواطنين الذين سارعوا لسحب ودائعهم.

<sup>231</sup> حسب معطيات بنك المغرب لسنة 2018 .

<sup>232</sup> تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2021

<sup>233</sup> تقرير لبنك المغرب ووضعية الاستثمار: لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، مجلس النواب : 15 فبراير 2022 .

<sup>235</sup> المصدر: النساء و الرجال في الاقتصاد غير المهيكل ،بانوراما أحصائية، منظمة العمل الدولية لسنة 2019 .

<sup>236</sup> جريدة الشرق : مقابلة مع وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي فيصل الإبراهيم ، 27 نونبر 2023 ، خلال افتتاح مؤتمر الزكاة والضريبة و الجمارك في الرياض.

<sup>237</sup> جريدة الشرق : مقابلة مع وزير الاقتصاد:مرجع سابق :

شهد اقتصاد الظل في المملكة العربية السعودية تراجعا منذ انطلاق " رؤية المملكة 2030 " ليناهز المعدل الوسطي إلى 15% ، وهو بذلك قريب من معدلات الدول المتقدمة ، متوسط الاقتصاد العالمي لاقتصاد الظل يبلغ 23% (وذلك نتيجة لاستخدام التقنيات الحديثة الرقمية في تعزيز الامتثال الضريبي، الزكاتي، الجمركي، وذلك من خلال استخدام البيانات لاتخاذ القرارات الضرورية لإحداث تحولات جوهرية في هذه القطاعات، بما ينعكس على أداء الإدارات الحكومية و قطاع الأعمال على السواء.

تسعى الدولة دائماً إلى تعزيز الحكامة لتحقيق أهدافها في محاربة أو التقليل من حدة انتشار المقاولات غير المنظمة وكل ما هو غير رسمي خاصة في المجال الاقتصادي ، فقامت بعدة إصلاحات في ترسانتها القانونية و مشاريع ومبادرات لصالح العاملين بالمقاولات غير الرسمية وذلك عبر :

- تعميم الحماية الاجتماعية الذي سيتم بموجبه تسجيل العاملين في القطاع غير المهيكّل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و دفعهم لاشتراكات شهرية مناسبة لدخولهم مما سيمنح أيضاً، الحكومة من معطيات لاستخدامها في السياسات الاقتصادية ؛

- توفير التغطية الصحية ؛

- وضع إطار ضريبي خاص؛

-توفير تمويلات ميسرة؛

-خلق مناطق اقتصادية خاصة؛

-مشاريع مكافحة البطالة؛

-إرجاع العديد من المجالات العامة إلى وظيفتها الحقيقية : خلق مجالات خضراء في بعض المناطق التي كانت مسرّحاً للقطاع غير المهيكّل، توسيع ممرات الرّاجلين ، خلق ملاعب القرب ، مآرب ...محاربة المساكن و المآرب و العمارات التي كانت تستغل في الاقتصاد الخفي (الخيطة، الأكل ...).

رغم كل هاته الجهود و المبادرات ، لم تستطع احتواء معضلات و إشكاليات قطاع الظل ، نظرا لعدة أسباب،نورد بعضها :

- صعوبة انشاء الشركات: القوانين المعقدة لانشاء و مواكبة الشركات و صعوبة التمويل ؛
- الفساد الإداري و المالي و استغلال النفوذ و إساءة استعمال السلطة<sup>238</sup>: هي من أكثر الجرائم خطورة على المال العام و الاقتصاد الوطني و ذلك لتحقيق مكاسب شخصية و منافع خاصة؛
- النظام الضريبي : الذي يفرض ضرائب مرتفعة على المشاريع الصغيرة، بينما تعطي الدولة امتيازات و تحفيزات<sup>239</sup> ضريبية للرأسمالية المحلية و الأجنبية و ذلك بالإعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات مما يدفع بالعديد من الشركات إلى تغيير أماكن تركزها أو تلجأ إلى تغيير اسم الشركة و تسريح العمال<sup>240</sup>، الذي ينتج عنه الزيادة في عدد الباعة و الأسواق العشوائية؛

للأسف الشديد لازالت الدولة سجيننة لهذا التوجه غير الصحيح، و يظهر ذلك من خلال قوانين المالية حيث استمرت الحكومة في تقديم مجموعة من التحفيزات، و مع ذلك فإن النتائج تكون عكسية<sup>241</sup>، لأن المستفيدين من التحفيز الضريبي يعمدون إلى تجميد أموالهم أو عوض استثمارها في قطاع أكثر إنتاجية، يتم تحويلها إلى قطاع أقل إنتاجية أو يتم تهريبها إلى الخارج، أكثر من ذلك ، يمكن أن تكون نتائج التحفيزات الضريبية أكثر سلبية و تلحق ضررا بالاقتصاد<sup>242</sup>.

238 أحيانا نجد شبه تباطؤ السلطات المحلية و المجالس المحلية المنتخبة على ترك الوضع على ما هو عليه تبعاً لمصلحة الجانيين، الأولى تعتبر هذا النشاط غير المهيكّل و رغم ما عليه ، يساهم في الضبط الاجتماعي، يتم التساهل مع العاملين في هذا القطاع بهدف خلق نوع من السلم الاجتماعي، و من جهة أخرى فالمجالس المنتخبة، تجد مصلحة في استغلال هذه الفئة، في المزايدات السياسية، فالتجارة ورقة رابحة انتخابية مضمونة تساهم في رفع نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية في غياب نسبة مشاركة فعالة و كبيرة من طرف المواطنين.

239 أظهرت العديد من الأبحاث و الدراسات الميدانية والتي أجريت في العديد من الدول ، مفادها: ان التحفيز الضريبي ليس مشجعا أساسياً في عمليات الاستثمار و الادخار ، إذ أكد العديد من الفاعلين الاقتصاديين أن المعوقات الرئيسية التي تقف في وجه الاستثمار، هي المشاكل المتعلقة بالطلب و بالقدرة الشرائية و بكفاءة اليد العاملة و بالتجهيزات الاقتصادية و الاجتماعية و اللوجستيك و الاستقرار الأمني، بل لم يشكل العامل الضريبي همأ كبيراً لدى المستثمرين و ليس من الأولويات عند الفاعلين الاقتصاديين.

240 حالة شركة " دلفي " لصناعة الأسلاك الكهربائية بمدينة طنجة في يونيو 2018 إذ غيّرت الإسم ل "أبتيف" و سرحت آلاف العمال .

241 نجيب اقصي: تعثر المشروع الاقتصادي و التجربة الحكومية، حوار له منشور في مجلة المالية العامة بالمغرب، حاوره الصحفي عبد الفتاح برغوت، عدد خاص ، سنة 2001 ص 34 .

242 نجيب اقصي ، مرجع سابق، نفس الصفحة.

- وهن الموارد البشرية : ضعف جودة تكوين وتعليم الرأسمال البشري؛
  - ضعف النمو الاقتصادي بسبب السياسات الاقتصادية للدولة التي لم تنجح في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع و مستدام ليخلق فرص للشغل بشكل كاف و مستدام في القطاع المنظم؛
  - انتشاره بين ذوي الدخل المنخفض: انخفاض مستوى الدخل وزيادة معدل البطالة ونسبة الفقر
  - خلل في التنافسية في القطاع الخاص ؛
  - قصور في الحماية الاجتماعية لفئة عريضة تشتغل في اقتصاد الظل؛ 243
  - الهجرة الدولية ، بسبب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الأمنية ، مما يزيد قوة العمل ؛
  - ارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي إلى انخفاض قيمة الدخل الحقيقي ( أي لابد من تسوية الفجوة بين الدخل و المصاريف 244)؛
  - حالة الركود الاقتصادي نتيجة للاعدالة المجالية، مما يؤدي إلى الهجرة الداخلية و بالتالي ضغط الحياة اليومية يجعل البعض يتجه إلى العمل في القطاع غير المهيكل بأجور زهيدة؛
  - تراجع القطاع العام في توفير مناصب الشغل : إن استراتيجيات الدولة في مجال التشغيل كانت ضعيفة، تراجع التوظيف و سياسة التقشف التي كانت سائدة في فترة الثمانينات.
  - إن ظهور و انتشار المقاولات غير المهيكلية ، هي نتيجة ظروف خاصة ، كما أسلفنا، لكن الإشكالية التي واجهت جميع الفاعلين السياسيين و الاقتصاديين هي مأزق استمرار الوضعية رغم زوال كل أو بعض من هاته الظروف ، وهذا ما يؤكد تقرير للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي لسنة 2021 و التي أوعزت أسباب استمرار اشتغال القطاع غير المهيكل إلى:
  - عدم كفاية مستوى التأهيل مما يقصي العديد من الساكنة النشيطة من الاشتغال في القطاع المهيكل؛
  - قلة فرص الشغل في العالم القروي و المدن الصغيرة؛
  - صعوبة إدماجها في القطاع المهيكل ( كثرة العاملين به ، صعوبات في تنظيم المهنة مما يعيق تحديثها و بالتالي إدماجها)؛
  - تراجع دور الدولة في بعض الخدمات الاجتماعية ؛
  - ضعف الادماج في منظومة الحماية الاجتماعية ؛
  - استمرار الحواجز القانونية و التنظيمية التي تعيق مسلسل إدماج الاقتصاد غير المهيكل؛
  - صعوبة الولوج إلى التمويل و إلى الأسواق و الوعاء العقاري الملائم؛
  - محدودية فعالية القوانين مع استمرار بعض ممارسات الفساد ؛
- المطلب الثاني : تأثير المقاولات غير المهيكلية على النمو الاقتصادي بالمغرب**
- لا يخفى على أن المقاولات غير المهيكلية تلعب دورا مهما في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطنيين ، لها عدة مزايا ، تلعب دور المهدئ الاجتماعي Social Mollifier سواء كان الأمر في استعادة الاستقرار الاقتصادي أو المحافظة عليه، فإن وجود اقتصاد غير رسمي منتج و مريح أصبح أساسا لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي 245، لكن هذا لا ينفي أن مساوئه أكثر و التي ظهرت تأثيراته الخطيرة على كل مناحي التنمية.

243 كما حدث في طنجة يوم 2021/02/08 حيث تسربت مياه الأمطار الغزيرة التي عرفتها المدينة إلى مرآب أرضي سري و غير مرخص له، مما تسبب في حصيلة مأساوية : وفاة 28 من العمال أغلبيتهم من النساء .

244 حمد حليبة: الهرب الضريبي و انعكاساته على التنمية بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بأكادال ، السنة الجامعية 2008/2007، ص 72 .

245 Dieter Cassel : The growing shadow economy: implications for stabilization policy. intereconomics 19,1984. university of Duisburg

<https://doi.org/10.1007/BF0292834>

فالمقاولات غير المهيكلة لها إيجابيات لا يستهان بها ، تلعب دورا مهما في امتصاص الوافدين الجدد إلى سوق الشغل ، هي سوق موازية للاقتصاد الرسمي ، لها مساهمات فعالة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتجاري ، وهذا ما نستخلصه من خلال دراسة قام بها البنك الدولي في 69 بلد ، ليتوصل من خلالها أن زيادة بمقدار نقطة واحدة من نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة قدرها 18% من معدل زيادة فرص العمل 246.

وهذا ما أفاد به أفاد عن التنمية الاجتماعية في الدول العربية 247: " أن المقاولات التجارية غير الرسمية تمثل 36% من إجمالي قوة العمل ، تساهم بنسبة تتراوح بين 14% و 20% من الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الدول العربية كالمغرب ، تونس ومصر .

ففي المغرب ، من خلال بحث ميداني قامت به المندوبية السامية للتخطيط 248 ، ارتفع حجم التشغيل من 1,9 مليون شخص سنة 2000/1999 إلى 2,2 مليون شخص سنة 2007 و 2,5 مليون شخص سنة 2014 بما يمثل 37% من جملة المشتغلين في المغرب بعد استبعاد الفلاحة 249 ، ليستحوذ قطاع التجارة وحده أكثر من 56% من مناصب الشغل ، وحسب نفس المصدر ، فإن 8 مناصب شغل من 10 تحسب على القطاع الخفي كما قدر الخبراء الاقتصاديين ، حاليا ، عدد العاملين به 6 ملايين شخص ، معظمهم يعيل أسرة من 3 إلى 5 أشخاص في الزمن الوبائي لجائحة كوفيد 19 .

فمن خلال الندوة الدولية 29 250 الخاصة بالتنمية التي عقدت بباريس تحت عنوان: "الاقتصاد غير المهيكل والتنمية : التشغيل والتنظيم في ظل الأزمة" أيام 8/7/6 من يونيو ، والتي جمعت 140 مشاركا حضرها ممثلين عن البنك الدولي والمكتب الدولي للشغل والعديد من المؤسسات الفاعلة في قطاعات التنمية ، اتفق غالبيتهم بأن القطاع غير المهيكل له وزنه الكبير في اقتصادات دول العالم خاصة النامية منها ، واتفقوا بأن هناك شبه قطيعة لما يروج لمفهوم ازدواجية القطاع المقاولاتي: أي القطاع المهيكل والقطاع غير المهيكل فهو يوفر:

- خدمات و سلع بتكلفة أقل وبأسعار تفضيلية ؛
- مشاريع أغلبها صغيرة ، عائلية ، رأسمال ضعيف ويد عاملة قليلة ، تتميز بالمرونة وسرعة التنقل ؛
- منتوجات موجهة نحو السوق الداخلية ؛
- خلق فرص الشغل مهمة نظرا لانخفاض تكلفة العمل ؛
- مولدة لفرص عمل أخرى ( العقود من الباطن مثلا) ؛
- أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي 251؛
- يحقق توزيعا جيدا في صفوف محدودي الدخل ؛
- مساهمة فعالة في جعل الاقتصاد ككل في وضع تنافسي؛
- تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والحاجيات ؛

246 محمد أقديم: الاقتصاد الخفي والجرائم المالية ودورها في إعاقة التنمية ، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط ، العدد 25 مطبعة الأمنية ، 2012 ، ص 25 .

247 منظمة العمل العربية : التقرير الثالث والرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية 2013/2014 ص 9 و 37 على الموقع الإلكتروني [alo@alolabor.org](mailto:alo@alolabor.org) .

248 تقرير المندوبية السامية للتخطيط: البحث الوطني حول القطاع غير المنظم ، أهم النتائج: 8 دجنبر 2009 : www.hcp.ma .

249 هذه التقديرات الرسمية تتبعد قليلاً عن الواقع لأنها لا تتضمن الأقل من 16 سنة ، لا تتضمن باعة الرصيف ، المتجولين ، النساء العاملات بالمنزل ، الأنشطة المحظورة ، ( التهرب ، بيع السجائر بالتقسيم ...).

250 XXIX eme journée sur le développement. Économie informel et développement : emploi ,Financement et régulations dans un contexte de crise. Les cahiers de l'association Tiers Monde numéro 29,2014 ;6\_7 et 8 juin 2013 , université , Paris Est -Créteil .

251 بودلال علي : الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية: حالة الجزائر ، دراسة قياسية - مجلة الاقتصاد المعاصر ، مجلة علمية سياسية محكمة صادرة عن معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و المركز الجامعي ، عين الدفلة بالجزائر ، العدد 4 أكتوبر 2008 ، ص 45 .

- زيادة دخول الأفراد في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية : إذ قد يجمع عاملين في القطاع الرسمي أو المهيكل لتحسين مستويات دخلهم؛
- ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة، خصوصا مع تزايد درجات الجمود *inflexibilité* في الاقتصاد الرسمي 252، ففي بعض الأحيان قد تؤدي بعض جوانب الجمود في الاقتصاد إلى رفع معدلات الإفلاس بين المنشآت ورفع معدلات البطالة ، كما قد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام و الانخفاض في مستوى شعبية الحكومة، الأمر الذي يدفع إلى سياسة أكثر تكلفة من الناحية السياسية من خلال السماح للتضخم بالاستمرار في سبيل التوظيف الكامل، وهكذا يؤدي التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية و السياسية إلى سلسلة حلزونية من التضخم و البطالة 253 ؛
- يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد و الاحتياجات المتزايدة الطلب عليها .
- لكن رغم كل ما ذكر عن مزايا اقتصاد الظل، الذي تشكل المقاولات غير المهيكله حجر أساسه ، فهو يخدم المصالح الخاصة للفاعلين فيه فقط، فمساوئه تفوق بكثير إيجابياته ، له آثار وخيمة على الصالح العام و لا يعطي الصورة الحقيقية في الاحصائيات الرسمية التي تنبني عليها السياسات العمومية، بل قد يصل الأمر فيه إلى اعتباره اقتصادا إجراميا داخل أو خارج الحدود ، و ذلك لأنه:
- يجعل معدلات البطالة المنشورة غير حقيقية و مبالغ فيها ، إذ يتم الإعلان عن معدلات أكبر من المعدلات الفعلية، وبالتالي رسم سياسات اقتصادية أو تنموية على أسس مغلوطة أو ناقصة؛
- يستفيد العاملون بالقطاع غير المهيكل من جل الخدمات المقدمة للقطاع المهيكل ( الكهرباء، الماء، التعليم، الصحة... ) بالمقابل لا يساهمون في موارد خزينة الدولة مما يؤدي إلى الزيادة في العبء الضريبي على العاملين في القطاع النظامي (المساهمة في خزينة الدولة مقابل الخدمات المقدمة)؛
- شكوك في مصدر رأسمال المقاولات غير المهيكله ؛
- زيادة حجم الاقتصاد غير المهيكل يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام و بالتالي الزيادة في الموازنات
- عدم صحة أو عدم دقة البيانات و المعلومات التي تعتمد عليها السياسات الاقتصادية الحكومية عند إعداد الخطط المستقبلية، مما يؤثر سلبا على قراراتهم و التي قد تكون غير صائبة و غير واقعية؛
- يكرس شعار: السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة من السوق؛
- تمارس منافسة غير مشروعة للمقاولات المنظمة ؛
- تلحق ضررا بالاقتصاد المحلي اذ تضيق على الدولة مداخيل ضريبية مهمة؛
- تعمق الهشاشة في المجتمع المغربي؛
- يصعب على العاملين في هذا الاقتصاد الحصول على التمويل و القروض مما لا يشجع على الإنفاق ، سواء من حيث الاستهلاك أو الاستثمار؛
- ضعف ضماناتها التي لا تؤهلها للحصول على التمويل من مؤسسات الائتمان لرداء نشاطها ؛

- تشغيل اليد العاملة الصغيرة 254 والنساء 255 ؛
- تهريب الأموال م ومال له من عواقب على الحركة الاستثمارية للدولة :إذ يؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الدخل القومي، الزيادة في معدل التضخم نتيجة تشجيع الإنتاج الاستهلاكي، يؤثر سلبا على عمل سوق الأوراق المالية، سلباً على عنصر المنافسة وأسعار الصرف، ازدياد الغبن الضريبي ...؛
- اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي: قد ينتج عنه اضطرابات سياسية، ازدياد البطالة، ازدياد معدلات الجريمة، انتشار أعمال مخلة بالنظام العام والأخلاق الحميدة ( دور القمار، الملاهي، الدعارة...):
- استغلال الأموال غير النظيفة في مشاريع اجتماعية-خيرية، مشاريع سياسية-انتخابية ... وبالتالي يصبحون مؤثرين في صياغة وفرض القرارات السياسية مما يكون طريقاً معبداً لزيادة قوة الضغط في التأثير على الاستقرار السياسي و بالتالي الاقتصادي والاجتماعي والمالي ، مما يؤدي لا محالة إلى تراجع هيبة الدولة ؛
- مدمرة للقيم الاجتماعية وتساعد على انتشار السلبية والذاتية للمصلحة الفردية على حساب المصلحة العامة للمجتمع ؛
- توظيف الأموال المشروعة في كل القطاعات بما فهم القطاع الخفي، أو خلق مقاولات وهمية لتنظيف الأموال القذرة وإعادة تدويلها بطرق شرعية عبر فتح حسابات في البنوك و قطاعات الأئتمان الأخرى و بالتالي دمجها في الاقتصاد الرسمي.

#### المبحث الثاني : المقاولات غير المهيكلة : أساليب تقديرها و آثارها على الاستثمار المغربي

تختلف أشكال و مظاهر المقاولات غير المنظمة من بلد لآخر بحسب اختلاف واقع اقتصاداتها ونظامها ومدى درجة حكامتها التشريعية والسياسية، فهي تغطي معظم مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدماتية والتجارية، كما قد تشمل أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة، جميعها غير مسجلة رسمياً ولها طرق وأساليب علمية لتقدير حجم اقتصاد الظل .

#### المطلب الأول : ظلال مظاهر المقاولات غير المنظمة على النمو الاقتصادي بالمغرب

يعتبر اقتصاد الظل من أهم المعوقات أمام تطور المقاولات، لكونه لا يخضع للأحكام التنظيمية والمحاسبية المعمول بها، ليضم مختلف الشرائح الاجتماعية ومختلف المستويات الثقافية والمجالية.

ويمكن تقسيم اقتصاد الظل في ثلاثة مظاهر متجلية في الواقع الاقتصادي-الاجتماعي المغربي:

- الممارسات المستترة في المقاولات الرسمية كالتصريح الناقص بعدد الأجراء أو رقم المعاملات أو التعامل مع المقاولين من الباطن دون التصريح بهم أو عدم تسجيل العاملين لديهم هرباً من دفع التأمينات ...
- عندما تكون الخدمات في المقاولات غير المنظمة مسموح بها لكن التعامل بها ممنوع ( كمتاجر غير مرخصة ، عقود من الباطن غير موثقة ، دروس خصوصية غير مرخص لها 256).

254 كشفت المندوبية السامية للتخطيط في دراسة أنجزتها سنة 2017 ، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة تشغيل الأطفال: " أن من بين 7 ملايين و 49 ألف طفل مغربي تتراوح أعمارهم بين 7 و 17 سنة، 247 ألف هم في حالة شغل ، بينهم 162 ألف يزاولون أعمالاً خطيرة .

من بين القطاعات التي تسجل أعلى مستويات لخطر تعرض الأطفال لهذه الأخطار: قطاع البناء والأشغال العمومية ، متبوعين بقطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية ثم قطاع الخدمات ، وأخيراً قطاع الغابة والصيد ...

255 ان المعطيات المتاحة عن إسهام المرأة في قوة العمل غير المهيكلة قليلة، إذ تشير بعض الدراسات التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2007 ، أن نسبة الشغل النسائي ووصلت سنة 1999 ما يناهز 19% و تراجعت إلى 11% .

يبقى التساؤل المطروح : هل شملت الدراسة عاملات البيوت ، عاملات النظافة في المحلات والمقاهي والمطاعم ... المعاملات في تجارة الرصيف، المعاملات في الصناعات التقليدية، المعاملات في المحلات الفارة، المعاملات في القطاعات غير المرئية لعامة الناس ...؟

256 محمد أقديم: سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط: الاقتصاد الخفي والجرائم المالية ودورها في أعاققة التنمية: أوجه الوقاية والمكافحة: (ندوة نظمها محكمة الاستئناف بالرباط بشراكة مع الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ونقابة هيئة المحامين بالرباط وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السوسني ، بتعاون مع المعهد العالي للقضاء) ، العدد الرابع، 2012 مطبعة الأمنية بالرباط . ص 19/18

• أما إذا كان يتعامل بسلع أو خدمات محظورة قانونا و عرفا ( أسلحة، دعارة، الإتجار بالبشر سرقة الأثار، مخدرات...) أطلق عليه الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة Blach Economy ، يقوم على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة و قوانين الدولة 257 التي تدخل فيه تجارة الممنوعات أو المحظورة أو الأسواق السوداء....

إن اقتصاد الظل و الاقتصاد المستتر يشتركان مع الاقتصاد الأسود 258 في : السرية ، عدم مسك دفاتر محاسبية منتظمة ، التهرب من الاستحقاقات الضريبية، الرسوم ... لكنهما لا يهدفان في الغالب إلى الثراء السريع فأغلب المشاريع ذات رأسمال ضعيف و مداخيل ضعيفة و غير منتظمة و يد عاملة غير مؤهلة و عدم الفصل بين العمل ورأس المال و سيادة العلاقات الأسرية أو الاجتماعية في الناشطين في قطاع الظل، بينما نجد أن الاقتصاد الأسود قد تكون جرائم عابرة للحدود مسيطرة على اقتصادات عالمية، لما لها من دخول ضخمة و منتظمة .

يمكن القول من خلال كل ماسبق ذكره بأن اقتصاد الظل أصبح جريمة بعدما كان ظاهرة فرضتها بعض الظروف ، له آثارا وخيمة على الاستثمار الوطني و الدولي على السواء ، إذ أخذ أبعادا و مظاهر تؤثر سلبا على كل مناحي التنمية في بلادنا ، نذكر بعضها :

#### ❖ التستر التجاري :

يعتبر التستر التجاري من أبرز أشكال الاقتصاد الخفي و مكوناته، له تأثير بالغ في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي، و تشويه المؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة ، و من أهمها مؤشرات الأسعار و معدلات البطالة، و معدلات النمو الاقتصادي، و إضعاف الكفاءة الاقتصادية و الإخلال بتوزيع الموارد ، و المنافسة غير المشروعة 259 و زيادة حالات انتشار الغش التجاري.

#### ❖ التهرب الضريبي:

تمثل الضرائب احد أهم الموارد لخزينة الدولة المالية، و مصدرا من مصادر تمويل الدولة بالسيولة النقدية، يعتمد عليها كركيزة قوية في السياسات الاقتصادية، و تغطية الأعباء الاقتصادية للدولة.

تهرب مقاولات الظل من كافة الاستحقاقات في مواجهة الدولة (رسوم، ضرائب) و تتملص عمدا من التزاماتها الاجتماعية و الضريبية رغم توفرها على الموارد اللازمة لذلك خاصة و أنها تستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لباقي المقاولات الرسمية ( كالماء ، الكهرباء، الصحة، التعليم ...) فهم لا يساهمون في الضرائب و هذا ما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على العاملين بالقطاع النظامي و بالتالي قد تؤدي مجدداً إلى زيادة التهرب الضريبي 260 ، كما أن زيادة حجمها يزيد من حجم الإنفاق العام و بالتالي الزيادة في الموازنات ، و بالتالي سيؤدي إلى ضغوطات اقتصادية على العاملين في القطاع الرسمي 261.

#### ❖ غسل الأموال:

257 علاء وجيه مهدي ، محمد وحيد حسن : دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة-دراسة تحليلية-، مقال منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية/ المجلد 16 عدد خاص، الجزء الثاني لسنة 2020 ، على إثر المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان : الاقتصاد الخفي و إدارة الأزمات .

258 يقصد بالاقتصاد الأسود : أو الاقتصاد غير المشروع ، الاقتصاد غير الرسمي : مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المخالفة لأنظمة الدولة (تجارة الممنوعات، المحرمات، تشغيل الأطفال، التجارة في البشر...).

259 الجمل هشام مصطفى: الفساد الاقتصادي و أثره على التنمية في الدول النامية، مقال منشور في مجلة كلية الشريعة و القانون ، ، العدد 30 طنطا جامعة الأزهر ، 2005 . ص 34

260 جاك شارم : القطاع غير المهيكل و اقتصاد التنمية: وجوب أخذه بالاعتبار و إعادة النظر في نظريات و سياسات التنمية ( هو اقتصادي في اورستوم لدى المعهد الوطني للإحصاء بتونس و المعهد القومي للإحصاء و الدراسات الاقتصادية بباريس)، ندوة ألقاها في ملتقى الصفاقس الدولي، يوليو 1984 في كلية العلوم الاقتصادية و الصرف، صفاقس بتونس .

261 محمد أقديم: الاقتصاد الخفي و دوره في إعاقة التنمية: م س، ص 53 .

إن جريمة غسل الأموال هي شكل من أشكال اقتصاد الظل ، ويمكن تعريف هذه الطائفة من الجرائم بكونها التي تقع اعتداء على الحقوق المالية 262 ، ويدخل في نطاق هذه المفهوم، كل حق ذي قيمة اقتصادية أيا كانت في دائرة التعامل، ومتضامن على هذا النحو في تكوين الذمة المالية. 263.

إن جريمة غسل الأموال هي عبارة عن مجموعة من العمليات المالية ، التي يُسعى من ورائها إضفاء طابع الشرعية على أموال ناتجة من مصادر غير مشروعة من جريمة أو عدة جرائم، هي تمويه في حقيقة الأموال ، هي جريمة لاحقة لجريمة سابقة أدت مالا 264 وبالتالي فهي جريمة "نتيجة" مترتبة عن جريمة أولية ، ضرورية للتنظيمات الإجرامية من أجل إخفاء الأرباح التي يتم الحصول عليها.

كما أنها من الجرائم الاقتصادية (فعل أو امتناع) يمس بسلامة البنيان الاقتصادي وسياسة الدولة ، لها آثار وخيمة بالغة الخطورة على الدخل القومي وتوزيعه ومعدل التضخم وقيمة العملة الوطنية ومعدل البطالة: تمر جريمة غسل الأموال بثلاث مراحل:

- توظيف المال عن طريق إدخاله في دورة مالية من أجل التخلص من السيولة المالية.
- مرحلة التمويه الذي يتمثل في تشتيت القيم التي تم تحويلها في مرحلة توظيف المال ، وذلك عن طريق قطع الصلة بين الأموال غير المشروعة ومصدرها (انشاء الصفقات مثلا) للحيلولة دون معرفة المصدر الحقيقي لهذا المال وعرقلة البحث والتحري عنه 265 .
- مرحلة الاندماج : يتم استعمال الأموال المبيضة ، والتي أصبحت تكتسي رداء الشرعية، على شكل استثمارات في نشاط اقتصادي أو على شكل نفقات.

إن جريمة غسل الأموال ، في غالب الأحيان، تكون ذات بعد دولي مما يزيد من صعوبة محاصرتها ، هي أموال قد تنعش الاقتصاد، توفر فرص الشغل، تساهم في تنمية الأنشطة التجارية، الصناعية ... لكن بالمقابل تؤدي إلى كوارث اقتصادية في حالة سحبها فجأة من الاستثمارات أو في حالة تحويلها إلى الخارج. تعتبر جريمة غسل الأموال عامل مسبب للتضخم، ارتفاع غير مبرر للأسعار، تعميق الفوارق الاجتماعية، تهديد الأمن الداخلي، التأثير على الاختيارات السياسية .

### ➤ بعض الاتفاقيات الدولية لمكافحة جريمة غسل الأموال:

- اتفاقية فيينا التي وقع عليها المغرب في سنة 1992: هي قاعدة صلبة للتعاون الدولي، ألزمت الدول الأعضاء بضرورة تجريم جميع السلوكات التي تهم غسل الأموال، وتبني إجراءات عقابية ، وحث على تعزيز وتطوير الوسائل القانونية الفعالة لمحاربة هاته الجريمة:
- اتفاقية ستراسبورغ: لم تبق محصورة ، كاتفاقية فيينا، في مداخيل الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية، بل توسعت لتشمل كل منفعة اقتصادية ناتجة عن جريمة جنائية؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية باليرمو الإيطالية لسنة 2000 :، وقع عليها المغرب سنة 2002 : تهدف إلى محاربة الجريمة بصفة عامة، و اعتبرت جريمة غسل الأموال من بين الجرائم الأربع الرئيسية المرتبطة بالجريمة المنظمة .

262 عبد الحفيظ بلقاضي: دراسات جديدة في القسم الخاص من القانون الجنائي المغربي والمقارن ، الطبعة الأولى، 2021 ، مكتبة دار الأمان للطباعة والنشر والتوزيع. ص465.

263 مجموع الأموال التي يختص بها الشخص ، سواء كانت حقوقا Droit أو تكاليف Charges .

264 محمد كامل مرسي بك : الأموال ، الطبعة الثانية لسنة 1937 ، مطبعة فتح الله إلياس ، ص 4 .

265 عبد الفضيل محمد دياب: أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد المصري 1995 ، مطبعة مصر المعاصرة، ص 37 .

### ➤ بعض الأجهزة الدولية المتخصصة في مكافحة غسل الأموال:

- لجنة العمل المالي الدولية GAFI تضمنت 48 توصية من بينها: تعريف الجريمة/ الإجراءات المؤقتة / المصادرة/ تحديد العملاء/ متطلبات حفظ السجلات/ الزيادة في يقظة المؤسسات المالية؛
- الإنتربول: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية مقرها ليون Lyon بفرنسا: تختص بتجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالجريمة والمجرم والتعاون مع الدول لضبطها.
- لجنة بازل Basle : تشرف على البنوك وتصدر قوانين لمجموعة من المبادئ التي تمنع استخدام البنوك في النشاط المتعلق بالجرائم المختلفة، هدفها تدعيم وتعزيز الاستقرار المالي .

### ❖ التهرب الجمركي:

هو ظاهرة تعاني منها العديد من المناطق الحدودية في العالم، وإن كانت بنسب متفاوتة، فنجد هذه المناطق تعيش على اقتصاد حدودي هش، غالباً ما يعيق نموها الحضاري، ويعرض نسيجها الاقتصادي والاجتماعي للانحيار 266. للإشارة فإن نظام الجباية 267 في النظام الجمركي المغربي، هو نظام إقراري، ومؤدى ذلك أن جميع عمليات استيراد وتصدير البضائع تخضع بصفة وجوبية للتصريح: " يجب أن يقدم بشأن جميع البضائع المستوردة أو المقدمة للتصدير تصريح مفصل يعين لها نظاماً جمركياً " 268، وهذا ما أكدته محكمة النقض في قرارها 269: " جميع البضائع المستوردة أو المصدرة يجب أن تخضع للتصريح بها عند عبور الحدود دون استثناء أو تقييد لمفهوم البضائع، فتشمل المستعملة لغرض مشروع أو لغرض غير مشروع..."

### ❖ تجارة التهريب في المدن الحدودية بالمغرب:

تحولت أنشطة قطاع الظل في المدن الحدودية ، إلى اقتصاد معيشي يفرض نفسه له زبائنه من كل مناطق المغرب، بهم غالباً بيع السلع الغذائية والتجهيزات المنزلية، وقطع أجزاء السيارات والالكترونيات، يشغل الآلاف من ساكنة المدن الحدودية والوافدين عليها، لكن انبثق عن هذا النوع من الاقتصاد الاجتماعي، تجارات من نوع أخطر، تجارة الممنوعات والمخدرات، تجارة البشر، التجارة في العملة ...

فحسب تقرير لمصدر حقوقي 270: " يشتغل في هذا القطاع في الفندق المغربية ونواحيها القريبة منها ، أكثر من 25 ألف شخص يومياً علاوة على 15 ألف سيارة ، كما يصل عدد النساء الحوامل إلى 9000 امرأة، إذ يمثلن بذلك 45% من نساء المنطقة " ، كما أورد نفس المصدر، بأن التهريب المعيشي بين سبتة المحتلة والمغرب ، تبلغ قيمته حوالي 400 مليون أورو ، أي ما يعادل 50% من صادرات المدينة ، إذ أن تجارة التهريب عبر باب سبتة تزود الأسواق بشتى السلع الاستهلاكية، لكن يلاحظ أن هاته النسب قد تقلصت بفعل الإجراءات المشددة على المدن الحدودية من قبل السلطات نتيجة سياسة الدولة المغربية الهادفة إلى القطع مع تجارة التهريب من جهة، وإغلاق الحدود بسبب جائحة فيروس كورونا كنتيجة للإغلاق الاحترازي مع الجارة إسبانيا من جهة أخرى ، ويرجع أيضا للأوضاع المتعثرة بين المغرب والجزائر مما قلص التهريب المعيشي في الحدود الشرقية..

266 ادريس حوات: ظاهرة التهريب وانعكاساتها على اقتصاديات الجهة الشرقية، كتاب منشور من طرف غرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة، ص 3 لسنة 2004 .  
267 قرار لمحكمة النقض عدد 7/926 الصادر بتاريخ 20/04/2005 في الملف الجنعي رقم 05/27721 -منشور:- "تغلب على الغرامات الجبائية المنصوص عليها في مدونة الجمارك صبغة تعويضات مدنية غير أنها تصدر عن المحاكم الجزرية ."

268 الفقرة الأولى من الفصل 65 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة المصادق عليها بالظهير الشريف بميثاق قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 شوال 1397 يوافق 9 أكتوبر 1977 كما وقع تغييرها وتميمها على الخصوص بمقتضى القانون رقم 99.02 المصادق عليه بالظهير رقم 1-00-222 بتاريخ 2 ربيع الأول 1421 الموافق ل 5 يونيو 2000

269 قرار صادر عن محكمة النقض بجميع غرفه عدد 312 الصادر بتاريخ 2 يناير 2002 في الملف الجنعي رقم 99/32432 منشور.

270 تقرير الجمعية الأندلسية لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات حقوقية مغربية وإسبانية، نونبر 2016 .

## المطلب الثاني : طرق و مناهج تقدير حجم اقتصاد الظل

نجد أن تقرير البنك الدولي لسنة 2000 ، اعترف بمساهمة هذا القطاع بشكل كبير في تقليص ظاهرة الفقر بالمدن و القرى على السواء ، كما أصبح اعتراف مباشر من المختصين<sup>271</sup>، بأن أنشطته خاصة منه التجاري يحسب لها حساب كبير في السياسات العمومية للحكومات ، خاصة في الدول النامية.

لكن ، في غياب ما يكفي من الحلول البديلة الناجعة ، تم التغاضي عن أنشطة الاستثمار الخفي توخيا لسلم اجتماعي، وهو ما لا يتماشى مع مبدأ سيادة القانون ، مما يستدعي ضرورة وضع استراتيجية واقعية مندمجة تهدف إلى القضاء ، أو على الأقل الحد من ازدياد حجم هذا الاقتصاد بالمغرب حتى لا يتحول إلى عامل لعدم الاستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي و الأمني، وبالتالي القضاء على وجه آخر من هاته العملة وهي الأنشطة غير المشروعة والمستترة.

أولت منظمات الأمم المتحدة المختلفة و المكتب الدولي للعمل ، وتبعتهما العديد من الدول ، أولوا أهمية خاصة لمكافحة اقتصاد الظل في دول العالم ، وقدمت العديد من الاستشارات الفنية و التقنية و الدعم المادي لمختلف البرامج الهادفة للقضاء أو التقليل من انتشاره ، و أعطيت أرقام و إحصائيات عن حجمه و نسب تزايد أو نقصانه و ذلك عبر بعض الأساليب لتقدير حجمه .

ليس من السهل التوصل إلى تقدير دقيق لحجم اقتصاد الظل و المقاولات المستترة في ظله، لكن هذا لم يمنع المختصين من إيجاد أساليب لتقديره، قد تكون أساليب مباشرة أو غير مباشرة :

تقوم الأساليب المباشرة على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الخفي ، و تجمع هذه الأنشطة للحصول على تقدير لهذه المعاملات (المسح بالعينة و تدقيق الحسابات الضريبية)، أما الأساليب غير المباشرة التي تحاول اكتشاف الآثار التي تترتب على وجود هذا الاقتصاد، تتضمن:

1. إحصائيات الحسابات الوطنية: les comptes nationaux :

يتم تقدير حجم اقتصاد الظل من خلال التفاوت بين إحصائيات الدخل و الإنفاق في الحسابات الوطنية او في البيانات الفردي،<sup>272</sup> فالفرق بين الدخل المسجلة و الإنفاق تعطي معلومات حول اقتصاد الظل.

2. إحصائيات القوى العاملة: Statistiques de l'emploi :

يفترض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي فإن الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية و تلك المسجلة بشكل رسمي قد تتمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة و بالتالي حجم الاقتصاد غير الرسمي و الذي يتم تقديره على أساس الانخفاض في مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد المحلي<sup>273</sup> .

3. المعاملات : Les transactions : استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من أجل

حساب إجمالي الناتج الداخلي الإسمي و الكلي أي الرسمي و غير الرسمي، ثم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الإسمي الكلي<sup>274</sup> .

4. مؤشر التهرب الضريبي Vito Tanzi 275

271 Stéphanie TRILLET : « changement de statut paradoxal du secteur informel dans la Doctrine de la banque mondiale. Des politiques d'ajustement structurel aux stratégies de réduction de la pauvreté, » les cahiers de l'association Tiers Monde numéro : 29/ 2014. Page 20/ 26 /25.

272 بمعنى أن الأشخاص الذي يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون الباقي من دخلهم و الذي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلاً في الاقتصاد غير الرسمي و التي ستحول إلى إنفاق .

273 علي بودلال : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مقارنة نقدية للاقتصاد الخفي: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان بالجزائر لسنة 2007 . ص 243 .

274 Vito Tanzi : The underground economy in the United States :Annual Estimates 1930/1980 IMF STAFF Paper Vol 30 N°2 1983 .p283,

275 حدد فيتوتانزي مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال مثل: مؤشر التركيز ، مؤشر التشتت، مؤشر التآكل، مؤشر تأخر التحصيل ، مؤشر النوعية، مؤشر الموضوعية، مؤشر التنفيذ، مؤشر تكلفة التحصيل.

يهدف VITO TANZI 276 من خلال عرض النموذج القياسي لمعادلة الطلب على العملة: 1982 Demande de la monnaie ، إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير الرسمي .

فالفكرة الأساسية لنموذج الطلب على العملة هو تحديد معادلة الطلب على العملة بوضع تقديرين لحيازة العملة:

• التقدير الأول: حين لا يكون المتغير الضريبي مساوياً للصفر؛

• التقدير الثاني: حينما يكون المتغير الضريبي مساوياً للصفر.

ويطلق على الفرق الموجود بين التقديرين نتيجة لوجود المتغير الضريبي، بالنقود غير المشروعة و بعد ذلك يمكن تحديد سرعة تداول الدخل النقدي بقيمة إجمالي الناتج الداخلي الخام على مقدار النقود المشروعة، ويستخرج حجم الدخل الخفي ، بضرب مقدار النقود غير المشروعة في سرعة تداول الدخل النقدي والذي يفترض تعادلها في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي .

ويحدد مقدار الهرب الضريبي للدخل بافتراض أن المداخيل في الاقتصاد الخفي كانت تخضع لنفس متوسط السعر الذي يخضع له المداخيل في الاقتصاد الرسمي.

ليخلص VitoTanzi إلى أن :

▪ إن أنشطة اقتصاد الظل هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب؛

▪ تستخدم العملة أساساً لإتمام معاملات اقتصاد الظل وتخزين الثروة المتواصلة؛

▪ تعادل سرعة تداول الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل .

5. المدخلات المادية : *La consommation d'électricité* : كاستهلاك الكهرباء:

يرى Vito Tanzi بأنه يتم تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع استهلاك الكهرباء، باعتباره أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل وذلك عبر : طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد الخفي .

### خاتمة

يوجد اتفاق واسع النطاق بأن النمو الاقتصادي المعقلن يؤدي إلى الحد أو التقليل ، لا محالة، من اقتصاد الظل وبالتالي المقاولات غير المهيكلية في البلدان النامية، وهذا ما تؤكدته عدة دراسات عالمية 277، فقد نهج المغرب مجموعة من الإجراءات الاقتصادية بهدف الوصول بالاقتصاد المغربي إلى حالة الاستقرار من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية، وذلك من بداية الثمانينات ، غير أن الدولة لم تستطع ضبط الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي و خصوصاً على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

يفرض الواقع الاعتراف بقطاع الظل و بضرورة تقنينه في المجتمع ، خاصة و أنه يفتح – شئنا أم أبينا -آفاقاً اجتماعية و اقتصادية لفئات مختلفة واسعة في المجتمع، بل حتى لفقادي الشغل في القطاع الاقتصادي الرسمي ، وللأشخاص النازحين نحو المدن .

276 الدكتور فيتوتانزي: مدير إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي سنة 1974، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد في الجامعة الأمريكية. وكان عضواً في هيئة التدريس في جامعة جورج واشنطن ومستشار للبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومعهد ستانفورد للأبحاث، كان رئيساً للمعهد الدولي للمالية العامة له العديد من الكتب منها : الضريبة على الدخل الفردي والنمو الاقتصادي 1969، التضخم و ضريبة الدخل الشخصي 1989 ، الاقتصاد السري في الولايات المتحدة والخارج 1982 ، المالية العامة في البلدان النامية 1991...

277 دراسات VitoTanzi في : مجال الهرب الضريبي داخل اقتصاديات الدول النامية لسنة 1982. والاقتصاد السري في الولايات المتحدة والخارج 1982 ، المالية العامة في البلدان النامية 1991 .

نجدها ظاهرة بنيوية راسخة ، لها جذور ولها تاريخ، فهي ظاهرة دينامية ومتحركة عكس الظواهر الطرفية ، يتطلب التصدي لها وقتا طويلا 278، فهي عبارة عن بطالة مقنعة استفحلت الظاهرة لتصبح جريمة اقتصادية في حق المواطن و البلد ، تعيق استقراره وتنميته، تعد من أسباب انهيار وإفلاس العديد من الشركات والمقاولات المهيكلة ، كما يعتبر هدرًا للمال العام عند عدم إدماجه في الاقتصاد المنظم،

وضياع موارد مالية مهمة لخزينة الدولة، لا يخضع للمراقبة لمبادلاته مما يجعله خطرا على صحة المستهلك و سلامته ، حيث لا يعرف في الكثير من الأحيان مصدر السلع ولا المسار الذي قطعت لتصل إلى المستهلك ولا المواد المصنوعة منها ولا مدة صلاحيتها... مما يزيد الطين بلة، يشغل يد عاملة مهمة من الأطفال مما يساهم بشكل مباشر في الهدر المدرسي والانحراف، كما يشغل أيضا نسبة كبيرة من النساء دون معايير السلامة والوقاية ولا يستفدن من الخدمات الصحية ولا من التغطية الاجتماعية اللازمة .

يمكن اعتبار اقتصاد الظل "باقتصاد الاستغلال" لأنه نشاط من أجل الكفاف و ضمان العيش اليومي ، يتميز بيد عاملة من كل الأعمار، لهم أجور هزيلة وغير مستمرة ، قد يعملون لساعات طويلة ودون عطل و ليس لهم أي تمثيل نقابي ... وبالتالي لا يستفيدون من كل البرامج المقدمة من الدولة لعدم توفرهم على الشروط المطلوبة، لهذا وجب محاربة هاته الآفة التي تنخر كل مناحي الحياة ، عبر تحسين الدخل والاستفادة أكثر من الحماية الاجتماعية والحفاظ على كرامة العاملين به واستحقاقاتهم. وهذا لن يتم من الانطلاق من القضاء على أسباب الظهور وأسباب الاستمرارية، أما المنع والملاحقة ( الضبط الأمني) فلن يعطيا النتيجة المنشودة في ظل الأزمات المتكررة اجتماعيا واقتصاديا التي تعاني منها كل مناطق المغرب خاصة المدن المليونية الكبرى التي تعرف نموا سريعا. لذا نورد بعض الاقتراحات والتوصيات من بينها:

- تجويد مؤسسة المقاول الذاتي وذلك ، مثلا، رفع العتبة القصوى لرقم المعاملات السنوي له حتى يمكنه تشغيل 279 اثنين أو ثلاثة من الأجراء؛
- التعاملات غير النقدية عند نقاط البيع؛
- التركيز على نمو فرص العمل وتحسين الدخل في المناطق الريفية و جميع الأقاليم ؛
- الاستثمار في الرأسمال البشري: عبر الاهتمام أكثر بسياسات الاستثمار في التعليم والتدريب وإعادة التدريب لرفع كفاءة استجابة العمال و الموظفين لمتطلبات سوق العمل الدائم التغيير والتطور ، فتنمية المهارات عناصر مهمة لتحقيق النمو ورفع الإنتاجية و الحد من الاقتصاد الخفي و البطالة و الفقر ؛
- التوجه نحو زيادة معدلات النمو إذ تساعد على توليد إمكانية توسع القطاع الرسمي ليحل تدريجيا محل القطاع الخفي ؛
- عصرنة و مواكبة بعض المهن في المقاولات غير المهيكلة قصد إدماجها مستقبلا في القطاع المنظم 280؛

278 رضوان زهرو: القطاع غير المهيكل: ظاهرة ام جريمة؟ مقال منشور في مجلة " مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 7 / 2007، ص 81 .  
279 تشير الدلائل المتوفرة لدى منظمة العمل الدولية إلى أن البلدان التي تحقق فيها نمو في الإنتاجية و فرص العمل في قطاع ما ، كان لديها أخفض معدلات الاقتصاد الخفي.  
280 صحيح أن المغرب صادق ، في السنوات الأخيرة، على مجموعة من القوانين قصد دمج القطاع الخفي في القطاع الرسمي الوطني ، إلا أن هذه القوانين غير مرتبطة و غير واضحة، ولا تعنى إلا بفتنة قليلة من التجار المنتشرة في الأرصفة والشوارع، إذ يتم تشجيعهم ونقلهم إلى الأسواق النموذجية، وهاته الأسواق برهنت عن عدم نجاح مهامها و أهدافها و الدليل على ذلك ، بعض الأسواق الفارغة أو تم تفويتها إلى التجار المهاجرين الأفارقة .  
اما المبادرات الوطنية للتنمية البشرية استهدفت فئات معينة -قليلة ، خاصة العنصر النسوي ، على شكل توزيع عربات استحوذت على الأرصفة و الشوارع و الممرات الخاصة بالراجلين ...

- إحداث محلات تجارية بأئمنة مناسبة ملائمة لحاجيات الوحدات الإنتاجية الصغيرة، كخلق مدن في شكل أقطاب صغيرة ville satellite حيث الوعاء العقاري متوفر بأئمنة مناسبة ، كما يمكن لهاته الأقطاب استيعاب الوافدين و خلق بها مناطق صناعية حرة ؛
- تنوع و تيسير وسائل التمويل حتى يمكن التشجيع في الانتقال و الاندماج في السوق المنظم؛
- الدعم المالي و التقني للمقاولين في هذا القطاع الراغبين في الانتقال إلى صيغ مقاولاتية نظامية 281 كخلق شركات ذات المسؤولية المحدودة، المقاول الذاتي، شركات التضامن ...؛
- تسهيل المساطر الإدارية و تسهيل الإجراءات المالية و التجارية؛
- تحسين مستوى الدخل: الرواتب و الأجور؛
- التوسع الأفقي و التكامل العمودي في القطاع الرسمي لزيادة إمكانية استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل و بالتالي زيادة الناتج الداخلي الإجمالي 282؛
- تعزيز المراقبة و لجان التفتيش على مختلف المستويات: مفتشية الشغل، الصندوق الوطني الاجتماعي... مع فرض عقوبات رادعة و مناسبة حسب خطورتها للممارسات المستترة التي تقوم بها بعض القطاعات المهيكلية ؛
- احداث لجنة خاصة للتتبع و التقييم ؛
- ضرورة تطبيق القانون و عدم تعقيد مساطره لإدماج الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة بشكل يجعلها تلتزم بالقواعد و الأنظمة الجارية، فالأنشطة التجارية إما أنها مقننة تخضع لمسطرة الترخيص او غير مقننة تخضع للترخيص المسبق 283؛
- تكييف القوانين المستوردة و خصوصيات التركيبة الاجتماعية و الاقتصادية للمغرب .

### قائمة المراجع

#### الكتب:

- محمد الحدادي: واقع القطاع غير المهيكل في زمن العولمة و الجائحة، الطبعة الأولى ، مارس لسنة 2021
- عبد الحفيظ بلقاضي: دراسات جديدة في القسم الخاص من القانون الجنائي المغربي و المقارن، الطبعة الأولى، 2021، مكتبة دار الأمان للطباعة و النشر و التوزيع .
- ادريس حوات: ظاهرة التهريب و انعكاساتها على اقتصاديات الجهة الشرقية، كتاب منشور من طرف غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات بوجدة، لسنة 2004
- محمد إبراهيم السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، سنة 1996 .
- عبد الفضيل محمد دياب: أبعاد و مكونات الاقتصاد الخفي و حركة الأموال السوداء في الاقتصاد المصري ، 1995 ، مطبعة مصر المعاصرة.
- محمد كامل مرسي بك : الأموال ، الطبعة الثانية لسنة 1937 ، مطبعة فتح الله إلياس .

281 مثل مصادقة الحكومة على تقنين استغلال القنب الهندي ، الخميس 11 مارس 2021 ، وذلك لأغراض طبية و تجميلية . مما جدد الثقة بين الحكومة و المزارعين للقنب الهندي في القطاع الخفي و الشركات المهيكلية التي ستستغل المنتج .  
يعتبر المغرب أكبر منتج للقنب الهندي بنسبة 20% من الإنتاج العالمي، وهذه المصادقة ستخلق فرص شغل حقيقية و خروج المناطق المزروعة ( كاتما تاونات، شفاشاون...) بهذا المنتج من التهميش و الفقر و التوجه إلى الاهتمام بالبنية التحتية و البنية الإنتاجية، مما سيفتح المجال للاستثمار في هاته المناطق.  
282 علي بودلال: انتعاشات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري، مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ص 76، العدد 18 لسنة 2013 .  
283 رضوان زهرو: القطاع غير المهيكل: ظاهرة أم جريمة ؟ مقال منشور في مجلة " مسالك في الفكر و السياسة والاقتصاد العدد 7 ، 2007 . ص 76 .

- Stéphanie TRILLET : « changement de statut paradoxal du secteur informel dans la Doctrine de la banque mondiale. Des politiques d'ajustement structurel aux stratégies de réduction de la pauvreté, » les cahiers de l'association Tiers Monde numéro : 29/ 2014.
- Dieter Cassel : The growing shadow economy: implications for stabilization policy. intereconomics 19,1984.university of Duisburg .
- Vito Tanzi : The underground economy in the United States :Annual Estimates 1930/1980 IMF STAFF Paper Vol 30 N°2,1983.

### القوانين :

- مدونة الجمارك و الضرائب غير المباشرة المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 شوال 1397 يوافق 9 أكتوبر 1977 كما وقع تغييرها و تتميمها على الخصوص بمقتضى القانون رقم 99.02 المصادق عليه بالظهير رقم 1-00-222 بتاريخ 2 ربيع الأول 1421 الموافق ل 5 يونيو 2000 .

### القرارات قضائية

- قرار محكمة النقض عدد 7/926 الصادر بتاريخ 20/04/2005 في الملف الجنحي رقم 05/27721 -منشور.
- قرار صادر عن محكمة النقض بجميع غرفه عدد 312 الصادر بتاريخ 2 يناير 2002 في الملف الجنحي رقم 99/32432 منشور.

### اطروحات :

- علي بودلال : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي؛ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان بالجزائر لسنة 2007 .
- حمد حليبة: الهرب الضريبي و انعكاساته على التنمية بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكدال بالرباط ، السنة الجامعية 2008/2007 .

### التقارير

- تقرير لبنك المغرب ووضعية الاستثمار: لجنة المالية و التنمية الاقتصادية، مجلس النواب : 15 فبراير 2022 ؛
- تقرير المجلس الأعلى السنوي لسنة 2021 ؛
- تقرير OECD : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2021 ؛
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي لسنة 2021؛
- تقرير لغرفة التجارة والصناعة و الخدمات و الاقتصاد الرقمي لجهة تطوان الحسيمة في موضوع: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد على اقتصاد جهة طنجة تطوان الحسيمة، يونيو 2020 ؛
- تقرير لمنظمة العمل الدولية: النساء و الرجال في الاقتصاد غير المهيكل ، بانوراما إحصائية، لسنة 2019 ؛
- تقرير بنك المغرب لسنة 2018 ؛
- تقرير الجمعية الأندلسية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمات حقوقية مغربية و إسبانية، نونبر 2016 ؛
- تقارير مختلفة للمندوبية السامية للتخطيط؛
- تقرير لمنظمة العمل الدولية OIT: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ؛ مكتب العمل الدولي بجنيف في تقريره الخامس للدورة 103 ، الطبعة الأولى ، سنة 2014 ؛

- منظمة العمل العربية : التقرير الثالث والرابع حول التشغيل و البطالة في الدول العربية 2014/2013 على الموقع الالكتروني [alo@alolabor.org](mailto:alo@alolabor.org)
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط: البحث الوطني حول القطاع غير المنظم، اهم النتائج:8 دجنبر 2009:www.hcp.ma
- تقرير للمعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية السوري : الدراسة البحثية حول القطاع غير المنظم، المفهوم و المنهجية و أدوات القياس ، كانون الأول، لسنة 2004 ؛
- تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية : مآزق القطاع غير المنظم ، الدورة 78 مؤتمر العمل الدولي لسنة 1991؛
- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في سنة 1948 ؛
- Bureau International du travail : conférence internationale des statisticiens du travail : statistiques de l'emploi dans le secteur informel- rapport pour laXV<sup>e</sup> Genève, 19, 28 janvier 1993.

### الندوات

- محمد أقديم: سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط: الاقتصاد الخفي و الجرائم المالية ودورها في أعاققة التنمية: أوجه الوقاية و المكافحة:ندوة نظمها محكمة الاستئناف بالرباط بشراكة مع الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة و نقابة هيئة المحامين بالرباط و كلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي ، بتعاون مع المعهد العالي للقضاء، العدد الرابع، 2012 مطبعة الأمنية بالرباط ؛
- جاك شارم : القطاع غير المهيكل و اقتصاد التنمية: وجوب أخذه بالاعتبار و إعادة النظر في نظريات و سياسات التنمية: ندوة ألقاها في ملتقى الصفاقس الدولي، يوليو 1984 في كلية العلوم الاقتصادية و الصرف، صفاقس بتونس.
- XXIX eme journée sur le développement. Économie informel et développement :emploi ,Financement et régulations dans un contexte de crise. Les cahiers de l'association Tiers Monde numéro 29,2014 ;6\_7 et 8 juin 2013, université, Paris Est -Créteil .

### المقالات

- مقال منشور بجريدة الشرق : مقابلة مع وزير الاقتصاد و التخطيط السعودي فيصل الإبراهيم ، 27 نونبر 2023 ، خلال افتتاح مؤتمر الزكاة و الضريبة و الجمارك في الرياض؛
- علاء وجيه مهدي ، محمد وحيد حسن : دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة-دراسة تحليلية-، مقال منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية/ المجلد 16 عدد خاص، الجزء الثاني لسنة 2020 ، على إثر المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان : الاقتصاد الخفي و إدارة الأزمات ؛
- علي بودلال:انتعاشات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري،مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 18 لسنة 2013 .
- محمد أقديم: الاقتصاد الخفي و الجرائم المالية ودورها في إعاققة التنمية، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد 4 ص 25 ، مطبعة الأمنية، 2012 ؛
- علي بودلال : الاقتصاد الخفي و النمو في البلدان النامية: حالة الجزائر،دراسة قياسية - مجلة الاقتصاد المعاصر ،مجلة علمية سياسية محكمة صادرة عن معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و المركز الجامعي، عين الدفلة بالجزائر، العدد 4 ، أكتوبر 2008 ؛
- رضوان زهرو: القطاع غير المهيكل: ظاهرة ام جريمة ؟ مقال منشور في مجلة " مسالك في الفكر و السياسة والاقتصاد، العدد 7، 2007 ؛

- الجمل هشام مصطفى: الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية، مقال منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون ، العدد 30 طنطا جامعة الأزهر ، 2005 ؛
- أحمد المبروك ابولسين: الاقتصاد الخفي ماهيته و طرق تقديره و آثاره – مقال منشور:مجلة الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة الفاتح العدد الخامس لسنة 2002 ؛
- نجيب اقصبي: تعثر المشروع الاقتصادي و التجربة الحكومية، حوارله منشور في مجلة المالية العامة بالمغرب، حاوره الصحفي عبد الفتاح برغوت، عدد خاص ، سنة 2001 ؛
- Philippe Hugon :«Dualisme sectoriel ou soumission des formes de production au capital :peut-on dépasser le débat»,Revue Tiers Monde n82 Avril -Juin,1980.
- Jack Charme :Les contradictions de développement du secteur non structuré revue tiers Monde n° 82 avril -juin 1980.